

مبرراً شرعياً يسوغ للنظام القاسى أن لا يمتنع العلماء بالجو الفسيح
الطلق فى أيام السلم أيضاً .

تقد درجت مؤسسات الصناعة أن تمتد المختبرات المجهزة
تجهيزاً فنياً حديثاً ، وتعين للأشراف عليها العلماء الذين لمت
أسمائهم فى الحقل الفنى الذى تعمل فيه ، وترصد المخصصات
الطائلة لابتكار وسائل التحسين والسرعة فى الانتاج . وتوفير
المواد الخام واقتصاد الطاقة المستنفدة ، وإن لم يكن لها مختبرها
الخاص بها . تكلف علماء الجامعات القريبة بحل المشكلة الراحنة
أو إجراء التجارب الضرورية . . . وهى فى كل هذا تقيد الباحث
وتشترط حفظ البحث سرى . فيحرم على الباحث أن يتصل
بغيره من أنداده ويتبادل معهم الرأى والنقاش ، وتمنعه أن يستعير
كتاباً من مكتبة ما خشية أن يشتم من مادة الكتاب راحة
البحث ، تعقل لانه فلا يصرح أو يقول . وتتهادى بعض
الصناعات فى هذا التكتّم والتستر ، فترفض أن تجيب أى سؤال
يتعلق بماهية البحث ، أو عدد الباحثين فى مختبراتها ، أو مقدار
المبالغ المكرسة للبحث ، ولا تبوح بأسماء مديرى المختبر فيها .
ولا تملن أخبار التحسين والكشف أبداً . . والصناعة التى تحيا
فى جو التزاحم والتنافس ترى أن هذا الكتمان حق مشروع لها ،
فهى لا تعمل العلم إلا لتستغل نتائجه فى التجارة والإحتكار ، فلا
قيمة لأى كشف تستطيع الصناعات المنافسة أن تقلده
وتستفيد منه .

ولكن هذا التكتّم خطر على العلم والمجتمع ، يثبت بمقدرات
الأول ، ويمنع المجتمع من النفع والكسب ويحصرهما فى فئحة
جشمة محدودة : خطر على تقدم العلم لأن انقطاع العلماء عن
المراسلة المتبادلة والتفاهم الحر يضاعف الجهود المضاعفة لاكتشاف
حقيقة واحدة فى منشآت متعددة ، فتمائل الجهود وتتجه وجهة
واحدة وتشتر نمراً واحداً ، بينما كان من الممكن التوزيع وانطلاق
الجهود فى اتجاهات متعددة والاتيان بثمر كثير . ويقطع التكتّم
عن العالم معين الخبرة والإيجاء الخارجيين اللذين كانا فى ظروف
ليست قليلة سبب الاكتشافات والاختراعات .

والإبحاث الآمنة جاب النقد والنقاش مخرج مبتورة ناقصة
تضرب فى طياتها القوضى والترجيح ، وخصوصاً عندما يكون

التكتّم فى البحث العلمى

للأستاذ خليل السالم

لا يصيح العلماء اليوم لصرخة الضمير الحى ، الذى يهيب بهم
أن يخففوا من غلواء انتاجهم المهلك واستكشافهم المدمر ؛
فالأسلحة السرية تب من مكائنها ، وتمت بحياة البشر آناً بعد
آن ، وتهدم من معالم الحضارة عمراناً بعد عمران . ولا يذهبن
الخطر إلى أن الفتك والتدمير مقصودان على الأسلحة السرية
وحدها ، ولكن هذه أكثر ازعاجاً وأقل فى بث الرعب والفرع
لأنها كالعدو المفاجئ ، يخرج من الظلام فى حين لم يحسب له
الإنسان حساباً ولم يوطن نفسه عليه

والأُم التى تؤمن بالعلم ، وتؤمن بفعاليتها القوية فى ابتكار
أساليب الهجوم والدفاع الناجمة ، هذه الأُم تفتح المختبرات
وتجهزها بالمعدات والآلات ، وتقنق عليها وافر الأموال
والميزات ، وتجنّد العلماء للعمل فيها . وطبيعى بعدئذ أن تحيط
أبحاثهم بسياج حصين من الكتمان الشديد وتحرم النشر وتقتل
حرية البحث .

وقد يرضى بعض العلماء بهذا الوضع الشاذ البعيد عن روح
العلم الانسانية ، فأسهل أن تكسب الحكومات فى الأزمات
والظروف الحرجة عطف العلماء وتعاونهم وتأوثرهم ؛ فهم يرضون
ظناً منهم بأنهم يخمنون مصلحة الأمة ويقودون الجيوش إلى
غاية النصر ، ويؤكدون الذات فى المترك الدولى . ونجد نفراً
آخر غير قليل يجد نفسه مجبراً على هذه الخدمة القهرية الوحشية
تحت ضغط النظام القاسى الذى يحيا فيه ، ليؤمن أسباب الحياة
التي ما كان ليلبثها لولا انسجامه مع روح العمل وثقافته فيه .
فالسطة لا تستخدم عالماً حراً ينشئ أسرار بحثه ، ويشر بصراحة
العلم المثالية ؛ وإنما تلاحقه بصنوف الاضطهاد والضغط ، وتسوقه
للقيام بأعباء عمل آخر لا يرتاح له نفسه ولا يتسق معه طبعه .

ولذلك قد نجد فى أيام الحزب مبرراً لهذا الجو البغيض
السكرى الذى يحيا فيه البحث العلمى المنتج . ولكننا لا نجد

لم يسمح لهذا القانون أن يتسم روح الحياة .

واليك ما رد به العلامة رومور على الذين لاموه على كشفه النقاب عن أسرار صناعة الفولاذ وفضحه هذه الأسرار بعد أن مكثت سرّاً مكتوماً على طول الأجيال السابقة قال « لقد وجهت إلى انتقادات متضاربة بعد اجتماع الأكاديمية ، وإنني لا أجد في نفسي زوعاً قوياً للرد عليها . استغرب المنتقدون أن أفشي أسراراً كان يجب أن تبقى مكتومة محصورة في الشركات التي تستثمرها لمصلحتها أولاً ومصلحة الوطن ثانياً ... ولكن ألا يتبرأ هذا الشعور من النبل ويناقض روح العدل الطبيعي ؟ .. ومن أين لنا أن تكون مكشفتان ملكاً خاصاً لنا بحيث لا يكون للمجتمع أى نصيب فيها ؟ ! إن واجبنا الأول المهم أن نساعد المجتمع ونسعى للمصلحة العامة ... والشخص الذى يكون بمقدوره أن يفعل خصوصاً

عند ما لا يكلف أكثر من أن ينطق ويقول شخص مقصر فى واجب نبيل ، والظروف التى تبرله ذلك ظروف حقيرة مستهجنة . قد يكون حق فى تدمير البعض من المجتمع لا يكيل المديح للمكتشفين ولا يفهم حقهم من التقدير والاكبار ، وأنا ينظر بعين التقدير والاعجاب لاجتهادهم ما دامت سرّاً مستخفاً حتى إذا ما أعلنت صرخة بملء فيه « أهذا كل ما هنالك ؟ » ... ولكن أكنى هذا لنمك عن المجتمع ما هو بأمر الحاجة اليه ، وما يحتمل أن يجنى منه المنافع الوفيرة ؛ أيجب للطبيب أن يرفض تقديم الاسعاف والمساعدة لريض مخطر حينما لا يتأكد من تقدير المريض له واعترافه بالجميل ؟ ... إن نفسى لا تقر النظام الكريه الذى تبناه جيرانتا فى كتم الأسرار .. إن هناك ما هو أهم وأسمى من هذا كله ... هو واجبنا نحو الإنسانية بأسرها . فالعلماء العاملون فى حقل العلم لترقيته وتقديمه يجب أن يكونوا إخوة وزفاقاً ومواطنين فى عالم واحد ... »

إننا ننظر إلى المستقبل القريب بعين الرجاء والأمل : الرجاء بأن تزول من العالم هذه العلل التعصبة الفتاكة ، والأمل بأن ننكشف هذه الأزمة عن انتشار مبادئ الحق والحرية والعدل والساواة فى كل الشعوب .

« السلط - شرق الأردن »
« خليل السالم »
(ب . ج . ع . من الدرجة الأولى فى الرياضيات)

مدير الشركة شخصاً لا يمت إلى العلم بصفة ، كما هى الحال فى أغلب الأحيان ، يشيع التدجيل فى البحث ، ومع ذلك يحظى بالتأييد الرسمى الجاهل . أنصف إلى ذلك أخطار الخلق السيئ المتولد فى نفس العالم ، كالتنافس الدنى على حقوق التسجيل وابتكار ما يساعد يد الشر ومعاول الهدم أن تميث وتفسد وتدمر .

والخطر الأكبر يحمق بالمجتمع ، فالصناعة تكره العالم على الصمت حتى تحتكر السوق وترفع الأسعار وتجنح الأرباح . قد ظهر هذا الخطر أوضح ما يكون فى عمليات التسجيل وصناعة العقاقير والأدوية . فهذه تصنع من مواد مرفورة رخيصة ، ولكن أسرار صناعتها النامضة تجعل فى إمكان الصناعات أن ترفع أثمانها ارتفاعاً فاحشاً بحيث تسمح للمرص أن يزهرق أرواحاً لا تعد ولا تحصى لأنها لا تجد لديها من الدواء .

وتتصرف الصناعة بالمكتشفات السرية كما يروق لها ، فبها ما يقتل فى الهدء ، ومنها ما يوضع على الرف ، ومنها ما يطبق فى وقت متأخر مهما تكن حاجة المجتمع لها ماسة بالغة . وفى كثير من الأحيان ترفض الصناعة مبدأ التحسين قطعاً لثلاثموت الصناعة فلا يسمح مثلاً بتحسين مصابيح الكهرباء أو صمامات الراديو أو شفرات الحلاقة الاضمن نطاق مخصوص . لأن التحسين يقلل الاستهلاك والتلف فتقل تبعاً لذلك الأرباح ، ولا هم للصناعة إلا أن تنهر الأسواق بالبضائع الرائجة سواء طالبت خدمتها أو قصرت . وكذلك يسىء هذا التكم للصناعة أن تهمل التفكير بخدمة المجتمع ، وتطيع قوانين المبراة التجارية قبل كل شئ آخر . وعند ما تأمن ضغط المبراة التجارية كأن تعقد الشركات العاملة فى حقل واحد الاتفاقات بينها على تبادل البحوث واتحاد الآراء وتوحيد الأسعار ، وإدخال التحسين فى المصانع على نسق واحد وفى وقت واحد . وبذلك يكون هذا التكم استغلالاً بشعاً لطاقة العلماء التقنية ومال الجمهور المستهلك

لذلك قرر مجلس جامعة كبردج فى فرصة ماضية أن تعلم العمدة بكل كشف بديد ، وإن رأت أن تطبيقه يزيد فى رضا المجتمع وسعادة الأفراد ، سمحت للصناعة باستغلاله واستثماره ، وإن رأت غير ذلك استعملت سلطتها القانونية فى كبحته وقتله قبل أن تشتريه الصناعة وتقيده . ويؤسفنا أن نقول إن النظام الرأسمالى السائد